دعوة من اقتصاديين لفرنسا وألمانيا لخروج سلمي من اليورو

إيمانويل ليفي (صحفي اقتصادي في الماريان)
ترجمة: محي الدين الحجار
بكالوريوس في القانون من كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية عام ٢٠٠٨ وبكالوريوس في الشريعة الإسلامية من كلية الشريعة في الجامعة الإسلامية في بيروت
ماجستير قانون خاص من جامعة الحكمة في بيروت وماجستير قانون أعمال من الجامعة اللبنانية
طالب دكتوراه بجامعة باريس الأولى (السوربون) معهد السوربون للأبحاث القانونية قسم القانون المالي

لم يكن هناك جماهير صباح هذه الجمعة ٢٧ نيسان في صالونات فندق بلفور. يجب القول بأن هذا الاجتماع لا يقدم عروض أزياء الملابس الداخلية التي تتأخر إلى الساعة الثامنة مساءاً -٢٠:٠٠- على القنوات الوطنية، ولكن اجتماعاً تقشفيّاً لاقتصاديين ألمان وفرنسيين. والموضوع، اقتراح خروج موجه من اليورو، لم يكن ليغري كبرى وسائل الاعلام الوطنية المشغولة بالحملة الانتخابية وقليلة الاهتمام بهذا النوع من الطروح. بالإضافة إلى ماريان، وسيلة إعلام فرنسية واحدة استقلت المترو لحضور وسماع هذا المزيج الغريب حيث يتهامس من الجانب الفرنسي اقتصاديون وأساتذة جامعات وبعض ممثلي أرباب العمل.

"أنا لا أفهم ما كان ماذا يفعل ليبرالي مثل وليام نولينغ [١] مع هؤلاء الفرنسيين ذوي النزعة الحمائية" قال المراسل الباريسي مندهشاً لأحد أهم اليوميات الألمانية الفرانكفورتر ألجماين زايتوغ [٢] والذي يغطي عادة أخبار برسي والايليزيه، والذي كان أكثر انتباها من الصحفيين في الايشو [٣] واللوموند [٤] حيث قام بهذا الانتقال لتغطية الحدث. ونولينغ هذا هو نائب سابق عن الحزب الديمقراطي-الاجتماعي الألماني وبروفيسور في الاقتصاد وكونه، بشكل خاص، أحد مقدمي الطعن ضد نظام انقاذ اليونان أمام المحكمة الدستورية [٥] في كارلسروه (أي ما يوازي المجلس الدستوري الفرنسي وفق النظام الألماني) هو ما حفز زميلنا لحضور هذا المؤتمر. إضافة إلى وجود دايتر سبيتمان [٦] المالك السابق لشركة تيسن [٧] بين الموقعين على مشروع الخروج من اليورو. إضافة إلى سيرج داسولت [٨] الذي صرح علناً تأييده الخروج من العملة الموحدة.

تقنيا المشروع (كما هو مختصر في ندائهم المنشور أدناه) يشبه، كما تتشابه قطرتي الماء، تطبيق مشروع الدخول نحو اليورو في أواخر التسعينات ولكن بشكل معاكس. على كل حال، على الورق يبدو أن المشروع سينجح. وبالنسبة لهم المكاسب المستقبلية أعظم من تكاليف هذا الانفجار. ومن بين الخطوط الرئيسة لفاتورة هذا الانفجار العظيم نجد من جهة المضاربة المكلفة التي ستفرضها الاسواق المالية ى محالة على كل البلدان خلال الفترة الانتقالية (وهو ما يمكن أن يكون دامياً) ومن جهة أخرى الكلفة المرتفعة لتضخم ديون الدول التي، مثل فرنسا، ستتوجه نحو عملة جديدة أقل قيمة من اليورو مثله في ذلك مثل افتراضية اليورو-فرنك.

ولكن بالنسبة للموقعين على النداء، هذه التضحيات غير متكافئة مع تكلفة الوضع الراهن. تحليلهم: الوضع الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي مختوم [٩] بسبب العملة الموحدة. ولا يمكن أن يكون غير ذلك. ودعماً لهذا الطرح، يمكنهم الإشارة بحرية للأزمة التي تمر بها قارتنا، من دون خروج أي حل دائم.

"وقد قام بلدنا باستمرار باعادة تقييم عملته إرضاءاً لعامليه، الذين رأوه صعوداً في القوة الشرائية، وعندما كان أرباب أعمالهم دائما ضده. مع العملة الواحدة، الامر انتهى. ألمانيا لم يعد بامكانها أن تضع القيمة الحقيقية لعملتها والحد من الخلل في التوازن مع دول الاتحاد الأوروبي الأخرى" كما شرح وليام نولينغ. وبما أن ألمانيا لا تريد أن تدفع لليونان، أي التبرع المباشر أو الغير المباشر من الفائض غير المعقول الناتج عن قوتها

١- Wilhelm Nölling اقتصادي ألماني من مواليد ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٣, تقلد مناصب عديدة في المجال الأكاديمي والسياسي, نائب وعضو مجلس شيوخ لأكثر من مرة وتقلد عدة وزارات منها وزارة المالية ووزارة الاقتصاد والنقل والزراعة, إضافة إلى كونه رئيس مصرف هامبورغ المركزي بين عامي ١٩٨٢-١٩٩٢. الجدير ذكره هنا أن نوليع كان من بين المعترضين أمام المحكمة الدستورية الفدرالية عام ١٩٩٨ على دخول المانيا إلى العملة الأوروبية الموحدة.
٢- اسم الجريدة الألمانية: Frankfurter Allgemeine Zeitung
٣- اسم جريدة فرنسية مشهورة: Les Echos
٤- اسم جريدة فرنسية مشهورة: Le Monde
٥- بني هذا الطعن على اعتبار أن العملية المقترحة وإن كانت توافق التعميم الأوروبي إلا أنها تخالف الدستور الألماني وقد قامت المحكمة الدستورية برده بقرارها الصادر في ٧ أيلول ٢٠١١.
٦- Dieter Spethmann اقتصادي قانوني ورجل أعمال مشهور مدير سابق لشركة Thyssen للحديد والصلب, منذ ١٩٧٣ إلى ١٩٩١, هو منذ عام ١٩٧٤ عضو كونفدرالية الحديد والصناعات المعدنية, ومنذ ١٩٩٥ رئيس فخري لمجلس الرقابة على الصناعة المصرفية في ألمانيا. شارك مع عدد من الاقتصاديين في تقديم الطعن أمام المحكمة الدستورية الفدرالية ضد اتفاقية لشبونة عام ١٩٩٩, وأحد مقدمي الطعن حول ديون اليونان المشار إليه أعلاه. الجدير ذكره أنه كان من أوائل من بحث بشكل معمق في العملة الموحدة ومعدلات الفائدة منذ تركه لشركةThyssen عام ١٩٩١.
٧- شركة تيسين: Thyssen للحديد والصلب, من أضخم الشركات الألمانية أسسها آل Thyssen.
٨- Serge Dassault رجل أعمال ومليادير فرنسي, مدير شركة صناعية تعمل في مجال الصناعات العسكرية, ثم مجموعة شركات ضخمة تحمل اسمه, يملك عدداً من وسائل الاعلام خاصة المجراند, اتهم في عدة قضايا فساد, عمدة سابق, سيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي.
٩- أي مقفل.

الصناعية والتي تشكل الوجه الآخر للعجز الضخم للجمهورية الهلينية، معادلة يمكن أن تبقى دون حل. لا يمكن حتى التساؤل بامكانية القيام بما قامت به الجمهورية الفدرالية تجاه الجمهورية الديمقراطية بعد سقوط جدار برلين[١٠] : اتخاذ التعادل ١-١ بين مارك كل منهما مما أدى إلى نقل الثروة توازي عدة مئات من المليارات من المارك سنوياً على فترة طويلة.

ومن الواضح أن وجود موقعين على هذا النداء من بين كبريات الشركات الألمانية من أرباب العمل لا يعني ان معظمهم متمسك بهذا الخيار. لكن الفرق كبير بين الوحدة الظاهرة في "تجمع الشركات الفرنسية" MEDEF الذي يعارض رسمياً أي خروج من العملة الموحدة.

وباختصار، فإن النقاش يبدو أكثر انفتاحا في الجانب اللآخر من الراين منه في هذا الجانب[١١] . الجدل يطول حتى داخل مجلة ليبرالية جداً ومؤيدة جدا اليورو هي الايكونومست البريطانية. لاحظت الأسبوعية البريطانية، في عمودها الرائد شارلمان [١٢]، يوم ٧ نيسان: "آلية مركزة تزيد فرص نجاة، العناصر الأخرى المشكلة للتكامل الأوروبي، من هذا التفكيك ، ولا سيما السوق الموحدة". نداء إلى الحكومات من مجموعة خبراء اقتصاديين فرنسيين وألمان اجتمعوا في دوسلدورف في ٢٧ نيسان ٢٠١٢.

"عندما تحين الساعة يجب أن تتحلى بالشجاعة لأن تقول لشعبك".

هينريش هاين

ثلاثة عشر عاماً بعد إطلاق اليورو، من الواضح أن هذه التجربة لم تحقق أي من وعودها، ولكن في حالة استمرارها يمكنها أن يؤدي إلى حالة من الفوضى.

بدلاً من الازدهار، بطء في النمو في كافة دول المنطقة مع ارتفاع مهم في نسب البطالة.

بدلا من الصرامة، عشر سنوات من الزيادة غير المسؤولة في الإنفاق الحكومي والديون السيادية، وجيل مضحي لن يكون كافياً لمسحها.

بدلا من زيادة التكامل الاقتصادي، تتفاقم الاختلالات بين البلدان كل يوم. بلدان جنوب أوروبا، كاليونان، ولكن أيضا البرتغال واسبانيا وايطاليا وحتى فرنسا نرى قدرتها التنافسية تتدهور بشكل مستمر لمدة عشر سنوات. عبر استنزاف القوة الشرائية للبعض، فإن هذا الوضع يعوق نمو الآخرين، وبالتالي تطوير سوق واحدة.

بدلاً من التقريب بين الناس، يزداد العداء بين الدائنين والمدينين.

بدلا من تقدم الديمقراطية، جاءت القرارات من فوق لتفرض على الناس ما يرفضونه.

الخطط المتعاقبة ل "إنقاذ اليورو" غير مجدية لأنها، وأيضاً دون تأثير يذكر، لا تعالج إلا العجز في المالية العامة، وليس ما هو أصل الشر: الميل في بلدان مختلفة إلى التضخم. فإن الحل الوحيد سيكون انكماش الأسعار في بلدان العجز: وهكذا عملية لم تنجح في أي مكان (على سبيل المثال ألمانيا عام ١٩٣٠، فرنسا ١٩٣٤).

إن سعي أوروبا لتحقيق هدف مستحيل يجعلها تدخل في دوامة من الركود، وعندما يتعلق الأمر بأول سوق في العالم يصبح كل العالم مهتماً.

يضاف إلى هذا الركود خطر التضخم، كل ذلك في انتهاك لنظامه الأساسي، والبنك المركزي الأوروبي لا يرى أن هناك طريقة أخرى لإطالة أمد اليورو إلا عبر الاعتماد المكثف على خلق النقود لصالح البنوك، المسرورة جداً بهذه الهبة من السماء. ومن غير الواقعي أيضا أن نأمل تنظيم "أوروبا التحويلات"، والتي تتطلب النقل المستدام لمئات المليارات من اليورو إلى البلدان التي تعاني من صعوبات، والعودة إلى جماعية العجز العام. حل مرفوض من قبل الشعوب التي يراد منها المساهمة دون تقديم أي أمل في الشفاء من هذا المرض.

هذا العلاج المكثف، الذي لا يغطي سوى المدى القصير، لا يمكن أن يحول دون تسريع وتيرة الهزات التي تؤثر ليس فقط في الأسواق المالية، بل أيضا على الاقتصاد الحقيقي.

إذا لم يتم وضع حد لتجربة العملة الموحدة بشكل سريع، فإنها ستنتهي بالشكل الأكثر دراماتيكية: تدهور الوضع الاقتصادي، انفجار البطالة والاضطراب الاجتماعي وصعود المتطرفين، تجدد الصراعات القديمة، وتدمير سيادة القانون: إن الدول الأوروبية أصبحت غير قابلة للحكم.

يمكن للاتحاد الأوروبي أن يبقى دمية في يد الأوليغارشية [١٣] المالية التي تسعى الى تدمير أسس وجودنا. أليس من العار أن نراهم يضعون السلطة السياسية والاقتصادية في خدمة مصالحهم الخاصة؟

١٠- أي بين ألمانيا الشرقية والغربية.
١١- أي في ألمانيا منه في فرنسا.
١٢- وهو عمود مخصص للأحداث الأوروبية.
١٣- مصطلح يقصد به حكم الأقلية المستأثرة بالسلطة, ويقصد به هنا استئثار وسيطرة بعض رجال المال والأعمال على الأسواق المالية والمفاصل الاقتصادية والسياسية في الدول المعنية.

فمن الواضح أن فقط تخفيض واعادة تقييم العملة بشكل حقيقي، وفقاً لحالة كل بلد، يمكن أن يضع حداً للخلل في التوازن فيما بينهم ومن ثمّ استعادة النمو. التاريخ يقدم العديد من الأمثلة على حل الاتحادات النقدية: فهو يدل على انه ليس فقط من الممكن الإدارة على نحو منظم في المنفعة السياسية والاقتصادية، ولكن ثبت أيضا فائدة هذه الادارة، وذلك بعد بضعة أشهر فقط.

لهذا السبب دعا الاقتصاديون الفرنسيون والألمان المجتمعون في ليون في تشرين الأول ٢٠١١ وفي دوسلدورف في نيسان ٢٠١٢، حكوماتهم للموافقة وللاقتراح على باقي دول الاتحاد الاوروبي بوضع حد لتجربة العملة الموحدة، وتحقيقاً لهذا الغرض اتخاذ تدابير فورية تشمل ما يلي:

- استبدال اليورو بعملات وطنية جديدة لديها كل ما لديهم الصلاحيات في كل دولة، مع الاعتراف بأن بعض البلدان يمكن أن تتفق اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف لوضع عملتهم بشكل مشترك؛
- إنشاء نظام نقدي أوروبي جديد، يتضمن وحدة حساب أوروبية، معادلة للمتوسط المرجح للعملات الوطنية.
- العرض المباشر والمرغوب فيه للعملات الوطنية في مقابل هذه الوحدة الحسابية الاوروبية، التي يتم احتسابها بطريقة تحد من المضاربات، وتعيد القدرة التنافسية لجميع الدول، وتضمن تجارة متوازنة بينها وتحد من البطالة؛
- التأكد لاحقاً، استنادا إلى معهد للنقد الأوروبي، من استقرار في أسعار الصرف الحقيقية للعملات الوطنية داخل نطاق معين يتم تحديده؛
- تحويل، في كل بلد، جميع الأسعار والأجور المحلية وأرصدة البنوك على أساس يورو واحد لكل وحدة من العملة الوطنية؛
- تحويل، وفق القاعدة نفسها، الديون العامة لكل دول اليورو إلى عملتهم الوطنية الجديدة؛
- تحويل الحقوق والديون الدولية الخاصة [١٤] إلى وحدة الحساب الأوروبية.

تنظيم الدين العام والخاص يمكن أن يخضع لمفاوضات ثنائية بين الدائنين والمدينين، استناداً الى القاعدتين الأساسيتين الواردتين في الفقرتين السابقتين.

في هذا السياق، ينبغي أن تعطى نفس الأولوية للسياسات الوطنية، تلك الخاصة بتطوير وتكييف القوى المنتجة، بهدف زيادة الإنتاجية في كل أوروبا.

التعاون بين المؤسسات المسئولة يجب أن تمكن نجاح عملية الانتقال في حالة جيدة.

هذه المرحلة الانتقالية يجب أن تكون قصيرة قدر الإمكان: فهي لا تطرح مشاكل تقنية هامة. ويجب أن تنشر القواعد الجديدة بشكل واضح. وسوف تدعا الدول إلى أن تراقب، مستندة على بنوكها المركزية الوطنية، والتي أصبحت مستقلة، إلى أن المرحلة الانتقالية المقررة لا تسبب أي زعزعة لاستقرار النظام المالي الأوروبي، وحتى تعطي له وسائل للمساهمة الفاعلة في عودة النمو.

عبر اطلاقهم هذا النداء يتمنى الاقتصاديون الفرنسيون والألمان الموقعين عليه المساهمة بحماسة، في إعادة إطلاق البناء الأوروبي على أسس مجددة وواقعية، من خلال خبرتهم والتزامهم، وبالتزامن مع الانتعاش الاقتصادي في أوروبا.

٢٧ نيسان ٢٠١٢،

برونو بندوله، رولف هاس، وليم نولينغ، كارل ألبرخت شاشتشنايدر، ولف شافر، دايتر سبيثمان، يواشيم ستارباتي [١٥] .

ألان كوتاه، جان-بيار جيرارد، رولان هورو، جيرار لافاي، فيليب موري، ميشال روباتل، جان-جاك روزا [١٦] .

١٤- أي ديون القطاع الخاص الناشئة عن التعاملات الدولية.
١٥- هؤلاء هم الاقتصاديون الألمان المشاركين.
١٦- هؤلاء هم الاقتصاديون الفرنسيون المشاركين.